تركيا.. صراع بين الحكومة والجماعة

إسماعيل ياشا

ظل حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان منذ تاسيسه وتسلمه للسلطة بعد أول انتخابات خاضها في 3 نوفمبر 2002، متحالفا مع القوى الليبرالية وجماعة فتح الله كولن ذات النفوذ الواسع.

وهذا التحالف حارب خلال عشر سنوات تسلط القوى العلمانية المتشددة، وشبكة أرغينيكون الإجرامية المعروفة بـ«الدولة العميقة»، وسعى لتعزيز الديمقراطية والحريات، ولكنه انهار بعد تراجع نفوذ العسكر ومحاكمة الانقلابيين، وزوال «العدو المشترك» الذي كان يجمع هذه الأطراف الثلاثة.

أول تصدع لافت في التحالف المذكور كان انشقاق بعض الليبراليين وانضمامهم إلى صفوف المعارضين للحكومة، بعد اتهامها بـ«التلكؤ» في إنجاز الإصلاحات المطلوبة، ومساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

بيد أن الحكومة دافعت عن نفسها قائلة، إن هؤلاء الليبراليين يريدون الوصاية على الحكومة وتوجيهها وفقا لآرائهم، ولو كانت تلك الآراء تتعارض مع توجهات القاعدة الشعبية المحافظة للحزب الحاكم.

استدعاء المدعي العام التركي صدر الدين صاريقايا، في فبراير 2012، رئيس الاستخبارات هاكان فيدان، للإدلاء بأقواله بصفته مشتبها به في قضية اللقاءات مع قادة حزب العمال الكردستاني، أدى لأزمة مفاجئة بين حزب العدالة والتنمية وجماعة كولن، حيث رأى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن هذه الخطوة تستهدفه مباشرة، وقامت الحكومة بتمرير قانون من البرلمان يشترط موافقة رئيس الوزراء قبل استدعاء رجال الاستخبارات.

العلاقات بين الحزب الحاكم في تركيا وجماعة كولن لم تعد بعد تلك الأزمة كما كانت قبلها، حيث صعّد الكتّاب المنتمون إلى الجماعة لهجتهم في انتقاد الحكومة، متهمين أردوغان بـ«السلطوية» و«الدكتاتورية».

ومع إعلان الحكومة قبل أسابيع خطتها لإغلاق مراكز الدروس الخاصة، ارتفع مستوى التوتر بين الحكومة والجماعة وتفاقمت الأزمة، واندلعت حرب إعلامية غير مسبوقة.

مآخذ الجماعة على الحكومة

جماعة فتح الله كولن هي إحدى الجماعات النورسية التي تتبع مدرسة العالم الشهير سعيد النورسي الملقب بـ«بديع الزمان»، ويطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى زعيمها المقيم في ولاية بنسلفانيا الأميركية، وتتمتع بنفوذ واسع داخل تركيا وخارجها، وتشتهر بأنشطتها التعليمية والثقافية ومدارسها المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

وتسمى أيضا «حركة كولن» أو «حركة الخدمة» كما تحب الجماعة أن تطلق على نفسها.

الأزمة الأخيرة بين الحكومة والجماعة قد تبدو في الوهلة الأولى متعلقة بمصير مراكز الدروس الخاصة، التي تقوم بتهيئة الطلاب للاختبارات العامة لقبول الجامعات، إلا أنها أعمق من ذلك بكثير، ولها أبعاد أخرى تتعلق بالآراء السياسية والخلفيات الفكرية ودور الجماعات وعلاقاتها مع الأحزاب.

ويلاحَظ هذا بوضوح في مجمل الانتقادات والاتهامات التي يوجهها كل طرف ضد الآخر.

وإذا أردنا أن نذكر أبرز مآخذ الجماعة على حكومة أردوغان يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

أولا: حكومة أردوغان انحرفت في السنوات الأخيرة عن مسار الإصلاح وتعزيز الديمقراطية ولم تنجح في صياغة دستور جديد للبلاد، واتجهت نحو الشرق الأوسط وتراجعت مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: خلق المشاكل مع إسرائيل يبعد تركيا عن المعسكر الغربي ويقربها من إيران وروسيا والشرق الأوسط، ويجب على الحكومة التركية الابتعاد عن إثارة المشاكل مع تل أبيب في الوقت الراهن، لأنها ليست في صالح تركيا ولا داعي لها.

ثالثا: أردوغان الذي انشق عن تيار أربكان وأعلن تخليه عن «شعاراته الفارغة» قائلا، إنه «خلع ذلك القميص»، كانه لبس مجددا القميص نفسه وابتعد عن الواقعية في السياسة الخارجية، وتبنى أسلوب المغامرة في سوريا ومصر، ما أدى إلى التخبط وخسارة تركيا حلفاءها.

رابعا: جماعة كولن تؤيد سياسة الانفتاح على الأكراد وتدعم المصالحة، ولكن لديها بعض التحفظات حول تعاطي حكومة أردوغان مع هذا الملف، وترى أنها تقدم تنازلات لحزب العمال الكردستاني، الذي يستغل أجواء المصالحة لتكثيف دعايته، وإعادة انتشار عناصره دون أن ينسحب من الأراضي التركية أو يلقي السلاح.

خامسا: موقف حكومة أردوغان من إيران يتسم بالعاطفية وحسن الظن المبالغ فيه، وليس المطلوب من الحكومة معاداة إيران، ولكنه يجب الحذر من سياسة طهران الطائفية وأهدافها التوسعية، وكذلك من محاولات الاختراق.

وهناك كثير من الموالين لإيران ومدرسة الخميني الفكرية في حزب العدالة والتنمية حول أردوغان، ما يلقي بظلاله على توجهات الحكومة.

سادسا: حكومة أردوغان تستهدف الجماعة وتحاول التضييق عليها، من خلال إبعاد المنتمين إليها عن المناصب الهامة، وإغلاق مراكز الدروس الخاصة التي تعد من أبرز أنشطة الجماعة التعليمية والاقتصادية.

وأما اتهام الجماعة بمحاولة السيطرة على مفاصل الدولة، فهو اتهام باطل لا أصل له، ومن الطبيعي تعيين أعضاء الجماعة المؤهلين في مناصب حكومية مرموقة ليخدموا بلادهم.

سابعا: جماعة كولن تقف سدا منيعا أمام انتشار التوجهات الانفصالية والاختراق الإيراني، خاصة في المناطق ذات الأغلبية الكردية، ولصالح من يتم استهدافها؟

رد الحكومة على الاتهامات

وفي المقابل، ترفض الأوساط الحكومية والمقربة منها هذه الانتقادات والاتهامات التي توجهها جماعة كولن إلى حكومة أردوغان، وترد عليها بما يلي:-

أولا: جماعة كولن تريد المشاركة في الحكم دون أن تتحمل مسؤوليتها السياسية، ولا يمكن للحكومة تسليم الحكم الذي منحه لها الشعب التركي عبر صناديق الاقتراع أو جزء منه، إلى جماعة لم تخض الانتخابات، لأنه يعتبر وصاية على الإرادة الشعبية.

وليس بوسع الحكومة أن تتخلى عن الأمانة التي حمّلها الشعب، وأن تسلم إلى الجماعة جميع المناصب التي تطلبها، مثل رئاسة الاستخبارات وغيرها من المناصب الحساسة.

ومن غير المقبول في النظام الديمقراطي أن تكون هناك دولة داخل الدولة، وإن كانت الجماعة تسعى إلى حكم البلاد، فعليها تأسيس حزب سياسي لتخوض به الانتخابات، وتطلب من الشعب أن يمكنها من تشكيل الحكومة وحدها، أو المشاركة فيها.

ثانيا: الجماعة عاشت أفضل أيامها خلال السنوات العشر الأخيرة في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، وكانت القوى العلمانية تسعى لتصنيف جماعة كولن كمنظمة إرهابية، ولكن حكومة أردوغان حالت دون ذلك بتغيير قانون مكافحة الإرهاب.

وبالتالي، اتهام الحكومة بالتضييق على الجماعة لا أصل له، بل أردوغان نفسه تدخل لمنع إغلاق مدارس الجماعة في روسيا، محذرا بوتين من أن خطوة من هذا القبيل قد تفسد العلاقات التجارية بين البلدين.

ثالثا: قرار إغلاق مراكز التعليم الخاصة لا يستهدف الجماعة، بل هو جزء من برنامج متكامل يرمي إلى إصلاح نظام التعليم الحالي، الذي يحمل الطلاب أعباء إضافية ويثقل كاهل الأسر.

وكان الأستاذ فتح الله كولن قد اقترح على الانقلابيين أيام التدخل العسكري في 1997 أن يسلم إليهم مدارس الجماعة ومراكزها، فلماذا الجماعة الآن تدافع عنها بشراسة وكأنها مسألة حياة أو موت؟

رابعا: منهج الجماعة عدم الخروج على «ولي الأمر» و«السلطة»، وعندما عارض الأستاذ فتح الله كولن انطلاق أسطول الحرية لكسر حصار غزة، قال: «كان عليهم أن ينسّقوا أولا مع السلطة»، في إشارة إلى الحكومة الإسرائيلية.

واعتبر كولن قرارات مجلس الأمن القومي في 28 فبراير 1997، اجتهادا للمجلس «إن أصاب فيه فله أجران وإن أخطأ فله أجر»، فلماذا الآن اختار منهج الخروج على الحكومة؟

خامسا: مبادرة الحل النهائي للمشكلة الكردية بالغة الأهمية لحاضر تركيا ومستقبلها، وربما الجماعة تشعر بأنها أصبحت خارج المعادلة أو تفضل الحلول العسكرية والأمنية على الحلول السياسية والتفاوضية، ولكن ليس من الوطنية استهداف المبادرة وخطواتها، بالرغم من تصريحات كولن المؤيدة للمصالحة.

سادسا: الأحزاب السياسية أكثر شفافية وديمقراطية من الجماعات الدينية التي تقدّس زعماءها وتطيعهم طاعة عمياء، وليس من العدل والإنصاف اتهام رئيس حكومة منتخبة بـ«الدكتاتورية» و«السلطوية».

وكتاب الجماعة يتهمون الحكومة بالضغط على وسائل الإعلام، ولكننا نجد حتى في وسائل الإعلام المقربة من الحكومة من ينتقد سياساتها، بخلاف وسائل الإعلام التابعة للجماعة التي لا يمكن أن تنشر أي خبر أو مقال ينتقد أنشطة الجماعة أو زعيمها.

سابعا: اتهام الحكومة بمحاباة إيران لا أساس له، والتباين في موقفي البلدين من الثورة السورية خير دليل على ذلك، ولكن في المقابل هناك علامات استفهام كثيرة حول علاقة الجماعة مع الولايات المتحدة، فلماذا يقيم زعيم الجماعة فتح الله كولن في ولاية بنسلفانيا الأميركية ولا يعود إلى أرض الوطن؟

تداعيات الصراع

وسط انتقادات واتهامات متبادلة، يجب أن لا ننسى أن لب المشكلة هو الخلل في العلاقات بين الجماعات والحكومات، وحاجة الأحزاب السياسية إلى تأييد الجماعات، وغير ذلك من العناوين المتعلقة بدور الجماعات في الحياة السياسية وحدوده، لأن الاختلافات الأخرى غالبا ما تدور حوله.

وبدون مناقشة هذا الموضوع والاتفاق على أرضية مشتركة يلتزم الجميع بحدوده، فلن تنتهي الصراعات بين الجماعات والحكومات.

ومن المتوقع أن تلقي المعركة الإعلامية التي تدور حاليا في تركيا بين جماعة كولن وحكومة أردوغان بظلالها على الانتخابات المحلية، التي ستجري في نهاية مارس القادم.

وتُقدّر الأصوات التي تتحكم فيها الجماعة ما بين اثنين وخمسة بالمائة، ولكنه ليس من المؤكد أن يلتزم جميع أعضائها بقرار عدم تأييد حزب العدالة والتنمية.

جماعة كولن حرصت دائما على الابتعاد عن «الإسلام السياسي»، ولذلك كانت متحالفة قبل أردوغان مع تورغوت أوزال وبولنت أجاويد، وأكبر مشكلة أمامها الآن عدم وجود منافس يمكن أن تتحالف معه.

ولذا فقد تتجه إلى تأييد حزب الشعب الجمهوري أو الأحزاب الأخرى في الدوائر الانتخابية المختلفة حسب أسماء المرشحين، بدلا من تأييد حزب واحد في جميع أنحاء تركيا.

الجماعة التي تمتلك وسائل إعلام عديدة من القنوات والصحف والمجلات بالإضافة إلى وكالة الأنباء، قد تنال من شعبية أردوغان وحزبه بحملات إعلامية مكثفة، إلا أن الجماعة نفسها هي أيضا لن تنجو من التداعيات السلبية لهذا التصعيد، لأن جماعة كولن التي طالما رفعت شعار «التسامح»، لأول مرة تخوض معركة بهذه الشراسة وهذه اللهجة، ضد حكومة منتخبة حازت على ما يقارب 50 في المئة من أصوات الناخبين.

عن «الجزيرة نت»

استصراخ حب العدل وحب الحياة

عمرو حمزاوي

حسنا، أخاطبكم جميعا مجددا، مستصرخا حب مصر وحب العدل والعيش المشترك على أرضها وحب رحابة الحياة الذى ضخه إلى قلوبنا وضمائرنا النيل العظيم، مستصرخا رفض العنف ورفض الانزلاق إلى دوائره اللعينة ورفض تهديد كيان الوطن ورفض الاعتداء على كرامة الإنسان، مستصرخا الأمل فى دولة قوية وعادلة ومجتمع يضمن الحقوق والحريات وجموع مواطنات ومواطنين يبحثون عن المشاركة الإيجابية فى الشأن العام، ويرفضون نفى وإقصاء واستبعاد الآخر.

أخاطبكم جميعا أن السياسة الرسمية فى مصر تعود لتصبح ذات البيئة الطاردة والمنفرة للمواطن والمشيدة للجدران العازلة بينه وبين الفاعلين المشاركين بها، أن مصداقيتها تهاوت على وقع الإخفاق إن فى تحسين الظروف المعيشية للناس أو التعامل مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وعلى وقع تراكم انتهاكات حقوق الإنسان وتواتر العنف.

أخاطب جماعة الإخوان ومؤيديها ومن هم على هوامشها أن التورط فى الممارسات العنيفة تجاه مؤسسات الدولة والمجتمع كارثى شأنه شأن الصمت عن الإدانة القاطعة للعنف ولتوحش دوائره، أن الانزلاق إلى العنف أو إلى تبرير العنف ضد المؤسسة العسكرية أو ضد الأجهزة الأمنية أو غيرها من المؤسسات والمنشآت العامة هو عنوان حرب خاسرة تهدد كيان الوطن ولن تقبلها أبدا وبغض النظر عن القناعات السياسية أغلبية المصريات والمصريين ولا يمكن إلا أن تدان وتنبذ بالكامل، أن تبنى موقف الرفض للترتيبات القائمة بعد ٣ يوليو ٢٠١٣ لا يبرر ولا يشرعن أبدا العنف لا فى الجامعات المصرية ولا خارجها لا فى المساحات العامة أو بعيدا عنها لا فى المنصورة التى قتل بها بوحشية سائق سيارة أجرة على هامش مسيرة إخوانية ولا فى مناطق أخرى، أن عودة القمع الرسمى وانتهاكات حقوق الإنسان والانتقاص من الحريات وتغول الأمن على استقلال الجامعات هى جميعا ظواهر ظالمة ومرفوضة وينبغى مواجهتها إلا أنها وحين تتجه إلى الإخوان أو إلى غيرهم تفيد من التورط والانزلاق إلى العنف ضد مؤسسات الدولة وإلى العنف الأهلى ضد الناس والمجتمع.

أخاطب مؤيدى القمع الرسمى والممارسات الأمنية أنكم لن تستطيعوا لتبرير انتهاكات الحقوق والحريات سبيلا، لا بالاتهامات الزائفة والجزافية ولا بترويج الإفك وتشويه المعارضين، ان مال الدولة والمجتمع إن لم تتوقف هذه الانتهاكات هو إلى تواريخ مظلومية جديدة وانتشار للنوازع الانتقامية وإعادة إنتاج لفولكلور التشفى الشعبى والشخصى وفى أطر متنوعة، ان الاستنزاف المستمر للمدافعين عن الحقوق والحريات عبر التعقب والتقييد وترويج الإفك والتشويه لن يقضى على خطابهم أو مقولاتهم، ان الألم الذى يشعر به البعض وأنا منهم من جراء تشويهنا يوميا بأكاذيب الأبواق الإعلامية المؤيدة للقمع وللممارسات الأمنية لن يميتنا ولن يجهز على عدالة مبادئنا وقضايانا، كما لن يجهز عليها شيوع الصمت والإيغال فى التجاهل من قبل هيئات وأشخاص كنا نعتقد أنهم سيتصدرون الدفاع عن الحقوق والحريات والتضامن مع ضحايا الإجراءات الاستثنائية ومع النشطاء كعلاء عبدالفتاح وأحمد ماهر وأحمد دومة وغيرهم ممن سيظلون غير معلومين للرأى العام.

أخاطبكم جميعا أن تثقوا أن التغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى وفى ترابطات الدولة والمجتمع والمواطن الذى خرجت من أجل المطالبة به جموع المصريات والمصريين خلال السنوات الماضية وحملته الإرادة الشعبية قبل يناير 2011 وبعده ستتواصل عملياته ولن تنجح قوى السكون والجمود فى فرض أى من الخطيئتين على مصر مجددا، أن شروط النجاح فى إدارة عمليات التغيير هذه كثيرة ومركبة وليست مأمونة العواقب كما تدلل خبرات عالمية متنوعة سقطت بها دول ومجتمعات إلى هاوية اللامحكومية والعنف وانهيار العيش المشترك والتفتت، أن فرصتنا الوحيدة فى مصر لإدارة الناجحة للتغيير هى عبر البناء الديمقراطى الذى يضمن الحقوق والحريات ويمكن المواطن من التفاوض مع الدولة والمجتمع من البحث الجاد عن حياة وعيش مشترك فى إطار التعددية وقبول الآخر، أن فرصتنا الوحيدة هى عبر الابتعاد عن الظلم والعقاب الجماعى والعنف والعنف المضاد وتواريخ المظلومية والتشفى الشعبى والشخصى التى تسلبنا طاقاتنا الإيجابية وتقضى على إنسانيتنا، أن فرصتنا الوحيدة هى عبر استعادة العدالة للدولة والسلمية للمجتمع والأمل للمواطن.

أخاطبكم جميعا مستصرخا الفعل الرشيد ومن قبله حب العدل وحب الحياة.

عن «الشروق» المصرية

سنة أمريكية كارثية

جهاد الخازن

السبت 21 ديسمبر 2013 اختتم مجلسا الكونغرس الأمريكي هذا الاسبوع دورة السنة الحالية، وذهب الأعضاء في إجازة الاعياد الغربية، فأزعم ان 2013 كانت سنة كارثية على الامريكيين وأحمّل الكونغرس القسط الاكبر من المسؤولية عن الخراب، من دون ان أبرئ الرئيس باراك اوباما.

ربما كان من رحمة الله بالأمريكيين ان الكونغرس كان كسولا هذه السنة، وأمامي أرقام تقول ان النواب عملوا 942 ساعة فقط، اي ما يعادل 28 ساعة في كل اسبوع عمل مع وجود أسابيع عطلة. أما الشيوخ فاقتصر وجودهم في مجلسهم على 99 يوما من السنة كلها، وهو رقم قريب من الرقم القياسي في الكسل الذي سجل سنة 2005 وكان 95 يوما.

باراك اوباما رأى شعبيته تتراجع خلال السنة، ففي سنة 2012 كانت 54 في المئة من الناس معه و42 في المئة ضده، وأصبحت هذه السنة 43 في المئة معه، و55 في المئة ضده، ما يعني ان شعبيته من نوع شعبية جورج بوش الابن في ولايته الثانية. وان كان من عزاء له فشعبيته تظل أعلى بين الناخبين من شعبية مجلسي الكونغرس، وولايته الثانية ستمضي من دون فضائح الولايات الثانية التي عاصرناها جميعا من نوع ووترغيت مع ريتشارد نيكسون وإيران كونترا مع رونالد ريغان ومونيكا لوينسكي مع بيل كلينتون، وحرب العراق مع بوش الابن، وهي فضيحة الفضائح فقد ثبت بشكل قاطع ان مجرمي الحرب من محافظين جدد ولوبي اسرائيل وليكود أميركا زوّروا أسبابها عمدا، وتواطأ معهم جزء من الميديا، والنتيجة ان حوالى مليون عربي ومسلم قتلوا، ولم يحاسب أحد على الجريمة.

لا يمكن لأي ادارة، او حكومة في أي بلد، ان تعمل اذا كان هدف المشترعين فيها تخريب عمل السلطة التنفيذية، ولو دفع المواطنون جميعاً ثمن تعطيل عمل الدولة.

الكونغرس وصل بالادارة مرة بعد مرة الى «حافة الهاوية» المالية، ولم يتراجع رئيس مجلس النواب جون بونر إلا تحت ضغط تسجيل جميع استطلاعات الرأي ان الاميركيين يحمّلون الجمهوريين المسؤولية عن قطع المال عن الادارة، وتوقف العمل الحكومي. ومع ذلك عندما رضخ بونر وسعى الى إقرار قانون تمويل الادارة استثنى مشروع الرعاية الصحية، وهو أهم إنجاز لباراك اوباما في ولايته الاولى.

الآن الرئيس يفتش عن إرثه السياسي، الا انه سيكون ناقصا من دون الرعاية الصحية، او غير موجود، فالجمهوريون سيستمرون في معارضة كل مشروع له، وكل تعيين في مناصب الدولة لأن هدفهم تدمير الرئيس لا خير المواطن.

لمعلومات القارئ العربي مجلس الشيوخ الآن يضم 55 عضواً ديموقراطياً مقابل 45 جمهورياً، لذلك استطاع الديموقراطيون وقف اسلوب تعطيل العمل بخطابات تطول ساعات وأياما، وجعلوا الموافقة على التعيينات الحكومية بغالبية بسيطة هي 51 صوتا، وهذه في حوزتهم، بعد ان كانت غالبية 60 صوتا، غير ان مجلس النواب يسيطر عليه الجمهوريون فهناك 234 منهم مقابل مئتي ديموقراطي.

هناك فارق بين ان يكون الرئيس ضد الحرب وان يكون غير محارب، ولن اقول كلمة جبان بانتظار ادائه بعد الانتخابات النصفية السنة القادمة. وأوباما بنى سمعته على معارضته حروب بوش، الا انه بعد ان دخل البيت الابيض امتنع عن محاربة الجمهوريين وهم يشنون الحملات عليه فكان ان شجعهم، لذلك لا أبرئه من فشل 2013، وان كنت أحمّل الجمهوريين أكبر قسط من المسؤولية.

عن «الحياة» اللندنية

بمناسبة الميلاد: تعالوا إلى إستراتيجية «خفض التوتر الديني» في العالم

زين العابدين الركابي

في لقاء قريب له مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور أكمل الدين أوغلي: دعا بابا الفاتيكان إلى معالجة «التوتر الديني» عبر العالم بهدف تخليق مناخ أفضل لـ«السلام العالمي».. ولقد فرحنا بهذه الدعوة لأنها دعوة حق وعقل من جهة، ولأن العالم في حاجة عملية إليها من جهة أخرى.. والثالثة اننا كنا قد دعونا إلى «خفض التوتر الديني» في العالم منذ ربع قرن تقريبا: في هذه الصحيفة ذاتها.

لماذا الترحيب القوي بهذه الدعوة العاقلة؟

المقتضيات الموضوعية كثيرة جدا، نذكر منها:

1 – أن العالم يشهد «صحوات دينية» متعددة متنوعة. ولهذه الصحوات أسباب موضوعية أيضا منها – مثلا:

أ – انكسار موجة الإلحاد، وتهافت مقولاته «كدعوة عالمية ساطعة دالة – بيقين – على وجود الله وبديع صنعه.

ج – المشكلات والأمراض النفسية والاجتماعية التي اجتاحت الأفراد والمجتمعات واضطرتهم إلى البحث عن «ملاذ» يورث الطمأنينة والشفاء.

هذه الأسباب – ونظائرها – جعلت قطاعات بشرية واسعة في قارات الأرض كافة، ومن جميع الأعراق والديانات تشعر بالحنين الفطري لخالقها، وإقامة علاقة معه، والأنس به جل ثناؤه.. ولقد مثل هذا الحنين في صحوات دينية: إسلامية وكاثوليكية وأرثوذكسية ويهودية وبوذية.. و.. و.. و..

2 – أن هذه الصحوات الدينية أو العقدية مرشحة لأن تشحن بتوترات نفسية وفكرية عالية بسبب استدعاء مواريث تاريخية ذات لظى عقدي متقد.. أو بسبب خلط الديني بالسياسي والأيديولوجي على نحو غبي أو خبيث.. أو بسبب وجود مظالم عاتية تحمل العقائد، والأديان تبعاتها.. من هنا: وما لم يسارع عقلاء العالم وحكماؤه إلى «خفض التوتر الديني» في العالم – على مستوى الكوكب – فإن هذا التوتر سيتحول إلى هيجان صاخب يؤدي إلى صدامات مروعة مجنونة في الحياة اليومية: في الشوارع والأسواق والمساجد والكنائس والمواصلات. وفي كل مكان تقريبا.. ولا سيما أن «الطاقة الدينية» لا يعادلها شيء في قوة النفخ والدفع والتحريض.. وفي ذلك كله – بلا ريب – تقويض لـ«الأمن الدولي»، خاصة أننا في عالم إنساني متداخل الشؤون والعلاقات والاتصالات والمواصلات: تنتشر كل ديانة من الديانات التي ذكرناها آنفا فيه كله، بمعنى أن كل ديانة من هذه الديانات لها «عمق بشري جغرافي عالمي».

إن طاقات دينية هائلة متعددة الألسنة: الأعراق والبيئات × صحوات دينية متصاعدة × شحنات متضادة متبادلة × توترات عالية المعدلات: تقود إلى صدام رهيب يحطم المواثيق والعلاقات الدولية تحطيما.

3 – أن الخيارات المتاحة – والحالة هذه – هي:

أ – خيار إلغاء الطاقة الروحية أو الدينية، ومصادرة الصحوات الدينية – بالتالي –. . بيد أن هذا الخيار الديكتاتوري لا بد أن يبنى على مسلمة تسبقه – زمنا وموضوعا – : مسلمة إرغام الناس جميعا على «الكفر الكامل» بالله، وبكل دين ومعتقد. وهذا خيار لا يقول به إلا الطوباويون البائسون الذين يتوهمون أن الكفر أو الإلحاد هو «الخلاص الوحيد» من الأزمات الدينية: الفردية والجماعية. إن هذا البديل البائس ليس حلا ولا مخرجا. فالكفر ذاته: أزمة طاحنة: نفسية وفكرية واجتماعية من حيث إنه موقف سلبي لا يستند إلى حجة علمية صحيحة، ولا يملك حلا من أي نوع: يوفر السعادة والراحة للإنسان الفرد، ولا الإنسان من خلال المجموع البشري.

ب – الخيار الثاني هو: خيار إكراه الناس – كلهم – على «ملة واحدة» فحسب.. ولسنا ندري ماذا يقول الآخرون في هذه المسألة. ولكننا نعلم من ديننا الإسلامي: أن الإكراه والجبر على دين أو ملة واحدة: جرائم ومقابح محرمة ممنوعة – بالقطع – في منهج الإسلام.. ومن الأدلة القرآنية الحاسمة على ذلك: «لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ»..: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ».. «وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ».. «وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ».

ثم إن خيار إكراه البشرية كلها على ملة واحدة هو خيار غير عقلاني، وغير واقعي. وغير أخلاقي. وغير إنساني، بمعنى أنه يتناقض مع كرامة الإنسان، ومع حقه في اختيار ما يريد من عقائد وأديان.

ج – الخيار الثالث هو: خيار ترك «التوتر الديني» يأخذ راحته ومداه في التجذر والاتساع والتصاعد والانتقاد والغليان والتلظي.. وهو خيار لا يرتضيه ولا يتبناه إلا من يريد إحراق الكوكب كله بنيران الصدامات الدينية.

د – أما الخيار الرابع – في هذا المجال – فهو «التوافق الدولي» على «خفض التوتر الديني» في عالمنا هذا.. ونقول «خفض» لأن الإلغاء الفوري التام – جملة واحدة – أمر غير ممكن من الناحية التطبيقية. إذ أن هذا الموضوع يتطلب تمهيدا مقترنا بتثقيف عميق ومكثف، وبطرح فكري سديد يغسل أدران التوتر، ويحل محله: الهدوء والسماحة والنزوع إلى السلام والتعايش والتسامح.

إن هذه قضية «استراتيجية» ربما تسبق – في الأولوية – قضية الأسلحة الفتاكة!!

نعم: المطلوب الآن: استراتيجية خفض التوتر الديني عبر العالم.. ومن صور التوافق العالمي على ذلك: أن يتحد العقلاء في كل أمة لكي يلجموا – بلا هوادة – مثيري التوتر الديني عندهم. أو كحد أدنى أن يجعلوا أصوات هؤلاء المثيرين خافتة خانسة وكأنها نقيق ضفادع أبعده عن الآذان أزيز الطائرة!

فإذا فعل عقلاء كل أمة ذلك: كان حاصل الجمع: أن عقلاء أمم الأرض جميعا قد اتحدوا على إماطة هذا الوباء عن الكوكب وهذا التقدم بلا شك.

إن أكبر أمتين يتبعان كتبا سماوية في عالمنا هذا هما المسلمون والمسيحيون. وبمناسبة احتفال مسيحيي العالم – هذه الأيام – بميلاد المسيح عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم.. بهذه المناسبة نقول: نحن المسلمين لا نشعر بأي توتر ديني تجاه مسيحيي العالم – على أساس ديني – «بغض النظر عما كان وعما هو كائن من مظالم لبعض المسيحيين لأمتنا المسلمة».

ونتجردنا من التوتر الديني تجاه مسيحيي العالم: ليس مجرد دبلوماسية منافقة، ولا مجرد مجاملة لمجموعة من البشر تجاورنا في هذا «الصالون الكبير»، أي الكوكب الأرضي.

إنما ينبع موقفنا الهادئ تجاه مسيحيي العالم من منهج عقدي واضح وملزم: هذه بعض خصائصه:

1 – أن نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم قد عرفنا بالمسيح عيسى ابن مريم عليه السلام تعرفة إيمان ومحبة من خلال الكتاب الذي أنزل عليه، وكذلك من خلال أحاديثه الشريفة.

نقرأ في القرآن الذي نزل على محمد:

أ – التعريف بمعجزة ميلاد المسيح: «فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا «27» يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا «28» فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا «29» قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا «30» وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا «31» وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا «32» وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا».

ب – التعريف بالإنجيل الذي أنزل على المسيح: «وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ».

ج – التعريف بشخصية المسيح الجميلة «الوجيهة»: «إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ».

ونقرأ في أحاديث النبي محمد:

أ – «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة. والأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد».

ب – جعل نبي الإسلام الإيمان بالمسيح عيسى ابن مريم طريقا إلى الجنة فقال: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق، والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل».

وأمة تؤمن بذلك كله: لا تشعر بتوتر ديني تجاه من يتبعون المسيح الذي عرّف به القرآن، وأثنى عليه نبي الإسلام، وربط بين الإيمان به والإيمان بعيسى ابن مريم نبيا رسولا.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية